



كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفارة أنجلينا أيخهورست

لقاء مع الصحافة - اللجنة التوجيهية للبرنامج

"برنامج التنمية الزراعية والريفية"

مكتب وزير الزراعة - بيروت، 13 تشرين الأول 2014 - 11 صباحاً

\*\*\*\*\*

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير الزراعة أكرم شهيبي،

حضرة مدير برنامج التنمية الزراعية والريفية محمد أبو زيد،

حضرة السيدات والسادة،

أشركم جزيلاً على هذا العرض المهم، ويسرني أن أرى كم من التقدم كبيراً قد تحقق منذ بدء تنفيذ برنامج التنمية الزراعية والريفية. لقد تم إطلاق جميع المبادرات المخططة ويمكننا أن نرى بعض النتائج الملموسة التي يستفيد منها لبنان ومن يعيشون فيه.

تمثل أحد التحديات الرئيسية بضمان توفير 122 قرصاً زراعياً بقيمة 6.8 مليون يورو من خلال مخطط قروض مؤسسة كفالات. وسوف يعود هذا الأمر بفائدة كبيرة على المشاريع الزراعية الصغيرة والأعمال الزراعية. كما أنجز عمل ممتاز لتحسين سلامة الغذاء، مما أدى إلى تسهيل تصدير المنتجات اللبنانية ورفع معايير جودة الإنتاج الزراعي في السوق المحلية.

إلا أننا ننتظر المزيد من النتائج الممتازة لبرنامج التنمية الزراعية والريفية! وإيكم نظرة عامة عما هو متوقع حتى نهاية هذه السنة. بحلول شهر كانون الأول المقبل، سوف يكون لوزارة الزراعة استراتيجية للفترة 2015-2019، وسوف يجري تعزيز قدرات القطاع الزراعي الخاصة بالاستيراد والتصدير عبر دعم خدمات الحجر النباتي والحيواني للوزارة، ومن خلال دعم المختبر في كفرشما بهدف الحصول على شهادة أيزو.

وخلال السنوات المقبلة، سوف يجري تأمين 400 قرص إضافي بقيمة 25 مليون يورو من خلال مخطط كفالات، وسوف تنشأ البنى التحتية الزراعية الضرورية. وعلى سبيل المثال، سوف تشيّد ثمانى بحيرات تليّة لزيادة قدرات الريّ، وسوف يجري تنفيذ ستة برامج تحريج تجريبية تدعم التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في مختلف أنحاء البلاد.

هذا غيض من فيض النتائج المتوقعة لهذا البرنامج الشامل. ورغم أننا ما زلنا في مراحل الأولى، فإنّ ما نتوقه من برنامج التنمية الزراعية والريفية بصورة خاصة والقطاع الزراعي بشكل عام مشجّعة.

في عام 2011، أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان نشرة بعنوان "الزراعة عند مفترق طرق". في ذلك الوقت، كانت التوقعات بالنسبة إلى القطاع قائمة. وبعد نحو ثلاث سنوات، ورغم الأحداث في المنطقة، تستمر أرقام القطاع الزراعي في التحسن، وإن بوتيرة بطيئة. ومن المبكر القول إن القطاع يعمل بطاقته الكاملة. في الواقع، فإن قيمة إنتاج القطاع حتى تاريخه هي ما دون المستوى الذي كان عليه في مطلع ستينات القرن الماضي. إلا أنه يمكننا بفضل الخيار المقصود الذي اتخذته الحكومة بتحقيق تقدم في القطاع الزراعي في لبنان وتحسينه أن نستفيد من تعاوننا وتنسيقنا للمساهمة في هذه الجهود.

لقد أثرت العديد من العوامل الخارجية أخيراً في القطاع الزراعي، بعضها مرتبط بالحرب في سوريا. فمن ناحية، أدّى تدفق اللاجئين من سوريا إلى ارتفاع الطلب المحلي بشكل كبير، مما أفاد بعض منتجي المحاصيل الغذائية على غرار مزارعي البطاطا. غير أن الوضع الأمني في سوريا أدى من ناحية أخرى إلى تغيير مسار الطرق التجارية التقليدية في اتجاه الخارج، مما رفع تكلفة المحاصيل التجارية على غرار الموز أو التفاح.

وفي هذا السياق المليء بالتحديات، تجدر الإشارة إلى الوقت القياسي الذي وجد فيه لبنان طرق تصدير بديلة، وذلك مثلاً عبر اعتماد خطوط شحن تستخدمها قطاعات أخرى. فالإبداع والقدرة على التكيف مع بيئة سريعة التغيير ركيزتان أساسيتان لعمل الأوساط الاقتصادية اللبنانية، كما أنهما ضروريان لتطوير القطاع.

ما زال هناك العديد من التحديات بالنسبة إلى الزراعة، فشح المياه أمر يجب التخفيف من تأثيره بطبيعة الحال - أنا متأكدة من أنكم ترحبون معي بالأمطار التي شهدتها عطلة نهاية الأسبوع. كما أنه من الضروري أن تنظم الحكومة خطواتها وتضع خططاً متماسكة في مجال سلامة الغذاء مثلاً، فضلاً عن ضرورة وضع خطة رئيسية على مستوى لبنان تفصل القروض الزراعية عن قروض البناء.

ومن العقبات الرئيسية الأخرى التي يجب تجاوزها اكتساب ثقة المجتمعات الزراعية، إذ غالباً ما يعتبر المزارعون العمل الحكومي غير فاعل ولا يتكيف مع احتياجاتهم.

نتيجة لذلك، يعتمد المزارعون مقارنة فردية تحد في نهاية المطاف من قدرة القطاع. ونعرف جميعاً تبعاً لما نشهده في البلدان الزراعية الكبرى حول العالم أن القطاع الزراعي القوي يتطلب تدخلاً قوياً من القطاع العام.

لقد نجح برنامج التنمية الزراعية والريفية في جمع مختلف الجهات المعنية، لاسيما وزارة الزراعة والمجتمع المدني والبلديات والقطاع الخاص. وآمل في أن يساهم هذا العمل التنسيقي في تحفيز الثقة ومساعدة القطاع الزراعي برمته على كسر الحواجز التي تعوق قدرته على النمو. فالقطاع الزراعي السليم بالغ الأهمية للبنان، إذ تبلغ قيمته 1.6 مليار يورو ويحقق دخلاً مباشراً وغير مباشر لحوالي 200 ألف عائلة.

أخيراً وليس آخراً، أودّ التشديد على أهمية مبادرة أخرى للاتحاد الأوروبي في القطاع الزراعي تكمل برنامج التنمية الزراعية والريفية هي "برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية". ويلتقي فريق هذا البرنامج هذا الأسبوع أيضاً في بيروت لدعم وزارة الزراعة في وضع سياستها الزراعية والريفية.

أتمنى لكم كل النجاح في مهامكم التي سنتناول بعض الجوانب الهيكلية الأساسية للعمل الحكومي.

واسمحوا لي مرة جديدة أن أشدد على الحماس والتفاني لدى وزراء الزراعة المتعاقبين، ومن بينهم حالياً معالي الوزير أكرم شهيب، والأجهزة المعنية في وزارة الزراعة. وأتوجه بشكر خاص لزملائنا العاملين في الوحدة المعنية بتنفيذ برنامج التنمية الزراعية والريفية.

شكراً.